مجتمع

بايدن يعتزم رفع الحد الأقصى للاجئين المقبولين

يعتزم الرئيس الأميركي جو بايدن رفع الحدّ الأقصى المسموح به للاجئين خلال السنة المالية الحالية إلى 62 ألفاً و500 لاجئ، أي بزيادة كبيرة عن الحد الأقصى الذي حدده الرئيس السابق دونالد ترامب وبلغ 15 ألفاً. وقال شخصان مطلعان إنّ هذه المخصصات ستوفر أماكن لنحو 22 ألف لاجئ من أفريقيا وستة آلاف من شرق آسيا وأربعة آلاف من أوروبا وآسيا الوسطى وخمسة آلاف من أميركا اللاتينية ومنطقة الكاريبي و13 ألفاً من جنوب آسيا. ويُخصّص 12 ألفاً و500 مكان لفئات غير محددة. (رويترز)

تحذير أممي من تزايد خطر ارتكاب فظائع في إثيوبيا

حذّرت المستشارة الخاصة للأمم المتحدة لمنع الإبادة الجماعية، أليس ويريمو نديريتو، من أنّ «خطر ارتكاب جرائم وحشية في إثيوبيا ما زال مرتفعاً ومن المرجح أن يتفاقم» إذا لم تحارب البلاد عاجلاً العنف العرقي وخطاب الكراهية والتوترات الدينية. وأشارت إلى تقارير عن ارتكاب أطراف الصراع في إقليم تيغراي بشمال إثيوبيا وحلفائها انتهاكات وتجاوزات خطيرة لحقوق الإنسان، تشمل «عمليات قتل خارج نطاق القانون وعنفا جنسياً ونهباً للممتلكات وإعدامات جماعية عرقلت وصول المساعدات الإنسانية». (رويترز)

خطر إنفلونزا الطيور

في الأسابيع الأخيرة، سجّل العالم، في دول عدة في أوروبا وآسيا وأفريقيا، عودة لفيروس إنفلونزا الطيور، بسلالاته المختلفة. فبعد فرنسا وموريتانيا وكوريا الجنوبية، سجل العراق، في الأيام الأخيرة، نفوقاً لعشرات الآلاف من الدواجن في محافظة صلاح الدين، قرب بغداد.
في الصورة، حملة تلقيح للطيور في إقليم شانشي، غربي الصين، ضد الإنفلونزا. وفي الإطار نفسه، ذكرت وزارة الزراعة والشؤون الريفية الصينية، أنّ الصين أبلغت عن تفشٍ لإنفلونزا الطيور، في مدينة ليانيونغانغ الساحلية في إقليم جيانغسو، شرقي البلاد. وجرى اكتشاف إنفلونزا الطيور شديدة العدوى بين طيور برية في منطقة ذات مناظر خلابة في المدينة. وقالت الوزارة إنّ 17 طائراً برياً أصيب ونفق حتى الآن. وذكرت الوزارة أنّ إجمالي 647 طائراً برياً تسكن في المنطقة. وعززت السلطات المحلية الاستجابة الطارئة، وعقّمت المنطقة، وتخلصت من جميع الطيور النافقة بأمان، بحسب وكالة «شينخوا».
وفي الوقت الذي ينتشر فيه فيروس كورونا الجديد في العالم، مع ما في ذلك من حالة طوارئ وعمليات إقفال وحملات تلقيح، فإنّ هناك تحذيرات عدة من احتمال انتشار فيروسات وأمراض وبائية أخرى. والنوع الذي ظهر في الصين من إنفلونزا الطيور هو «إتش 5 إن 8» الذي لا يحمل سوى مخاطر منخفضة للبشر، لكنّه، مع ذلك، شديد الخطورة على الطيور البرية والدواجن.
(العربي الجديد)

(وي ليانغ/ Getty)

إيران: تحديات التعليم عن بعد

طهران ـ **صابر غل عنبري**

«بيتنا اليوم لم يعد ذلك البيت التقليدي الذي يعود إليه الأب بعدما ينهي عمله، ويعود إليه الأولاد بعد انتهاء دوام المدرسة. فيروس كورونا حوّل بيتنا إلى مساحة للعمل والدراسة في آن، ما تسبّب بمشاكل كثيرة لنا. يفقد البيت معناه التقليدي والأساسي، ويتحول إلى مؤسسة جديدة تُحمّل الأمهات مسؤوليات جديدة». هكذا تصف الإيرانية زليخا حسيني، القاطنة في العاصمة طهران، تغير نمط الحياة داخل البيت في ظل تفشي كورونا.
حسيني، الحاصلة على بكالوريوس في الأدب الفارسي، هي أم لثلاثة أولاد، تقول لـ«العربي الجديد»، إن اثنين من أولادها في المرحلة الأساسية، وابنتها البكر في الثانوية العامة، مشيرة إلى أن التعليم عن بعد ليس سهلاً بالنسبة لتلاميذ المرحلة الأساسية، لأن الكثيرين منهم لا يتقنون استخدام الأجهزة الإلكترونية، بالإضافة إلى صعوبة فهم الدروس. كذلك، تتحدث عن صعوبات كبيرة لدى بعض الأسر في مساعدة أولادها.
فترة دوام المدرسة كانت محددة من الساعة الثامنة صباحاً وحتى الثانية عشرة والنصف ظهراً. لكن في ظروف كورونا، «باتت هناك فوضى في ساعات التعليم، كونها غير محددة، وأحياناً تستمر حتى المساء»، تقول حسيني. تضيف أن ابنتها في الثانوية العامة قادرة على التعلم بنفسها، لكن «الوقت الذي أُخصّصه لتعليم ولديّ الأصغر سناً منها يحول دون القيام في أحيان كثيرة بأعمالي المنزلية وتحضير طعام الغداء». بالإضافة إلى ما سبق، تخشى حسيني من تراجع مستوى أولادها الأكاديمي، خصوصاً ابنتها الكبرى المقبلة على امتحان دخول الجامعة هذا العام.
من جهته، يقول المدرس يوسف رضا زادة، لـ«العربي الجديد»، إن «البنية التحتية الافتراضية ليست جاهزة لمواجهة كورونا». يضيف: «على الرغم من مرور عام على تفشي كورونا في البلاد، إلا أن التعليم الافتراضي في البلاد يفتقر إلى التقنيات اللازمة، ويواجه المدرسون والكادر التعليمي والتلاميذ مشاكل عدة»، فضلاً عن أن 30 في المائة من التلاميذ الإيرانيين لا يمتلكون أي جهاز ذكي للتعليم عن البعد.
وفي وقت سابق، أعلن نائب وزير التعليم جواد حسيني أن مليوني تلميذ يستخدمون هواتف أهلهم للدراسة، ولا يمكنهم الاستفادة من كل الدروس الافتراضية، بحسب وكالة «تسنيم». في هذا الإطار، يشير رضا زادة، الذي يدرّس في مدارس شرق طهران، إلى عدم وجود «تطبيق شامل أو موقع خاص متطور يلبي كل الاحتياجات التقنية للتعليم الافتراضي»، لافتاً إلى أنّ المعلمين «يضطرون إلى ابتكار أساليب خاصة تقليدية وحديثة لمواجهة هذه التحديات». ويؤكد أن «اللوح التقليدي يلعب دوراً مهماً في التعليم»، مشيراً إلى أن «الشبكة الافتراضية تفتقر إلى تقنية التواصل المباشر، ونضطر إلى شرح بعض الدروس عبر الكتابة على الأوراق وتصويرها وتوزيعها داخل الشبكة».
يضيف أن «التعليم الافتراضي لن يغني عن التعليم التقليدي، واستمراره سيؤدي إلى تراجع المستوى الأكاديمي». ويشير رضا زادة إلى عدم وجود آلية محددة للإشراف على الامتحانات، وهذا ما فتح الباب أمام التلاميذ للغش. كذلك، فإن الانضباط خلال التعليم الافتراضي أمر صعب للغاية، ويلجأ البعض إلى اللعب على الأجهزة الذكية أحياناً، أو ينشغلون في الدردشة بعضهم مع بعض.
ودفعت المخاوف من تراجع المستوى التعليمي للأولاد عائلات ثرية للجوء إلى الدروس الخصوصية والاستعانة بالمعلمين لتدريس أولادهم بشكل خاص. في المقابل، ثمة فوائد أيضاً للتعليم الافتراضي، كما يقول أستاذ علم النفس الإيراني محيي الدين محمد خاني، من محافظة كرمانشاه (غربي إيران)، لـ«العربي الجديد»، ويشير إلى تراجع الاضطرابات النفسية لدى بعض التلاميذ، في ظل تراجع التنافس السلبي.
وزاد التعليم عن بعد اهتمام الوالدين بحصول أولادهم على التعليم الجيد، وذلك من خلال إجراء امتحانات منزلية أحياناً، بحسب محمد خاني، قائلاً إن «ذلك يستدعي إجراء أبحاث تثري الطلاب أكاديمياً». وعن السلبيات، يتحدث محمد خاني عن عدم إمكانية تدريب الطلاب على المهارات الاجتماعية وانعدام التواصل بين المدرس والتلميذ، فضلاً عن تراجع المستوى الأكاديمي وتحوله إلى أمر ثانوي لـ«عدم وجود تفاعل مباشر وجهاً للوجه» بين المدرس والتلميذ.

معاناة أطفال التوحد

معاناة التلاميذ مع التعليم عن بعد تزداد في حالة من لديهم توحد، إذ إنّ التواصل مع الآخرين هو أكبر تحدّ لهؤلاء، بحسب الأكاديمي مهدي مقدسي نيا. يقول إنّ عائلته، منذ إغلاق المدارس، تواجه مشاكل كبيرة في تعليم ابنته (لديها توحد)، لافتاً إلى أنّ «التلاميذ مثلها في حاجة ماسة إلى التواصل الوجاهي مع المعلمين».

تحقيق

أساتذة المغرب

ضحايا عنف التلاميذ وأهلهم

لم تعد المدارس في المغرب تتمتع بالقدسية، كما لم يعد الأساتذة يحظون بالتقدير، بدليل ازدياد العنف بحقهم، الأمر الذي يفرض اتخاذ إجراءات سريعة

الرباط ـ **عادل نجدي**

كان 22 يناير/ كانون الثاني الماضي ليكون يوماً عادياً بالنسبة لمديرة مدرسة «أحصين» الابتدائية في مدينة سلا القريبة من العاصمة الرباط، لولا تعرضها داخل باحة المدرسة لهجوم عنيف من قبل شخص غريب ادعى أنه ولي أمر أحد التلاميذ، لتنقل إلى المستشفى لتلقي العلاج.

وفي وقت أثار فيه حادث الاعتداء موجة استنكار كبيرة وتضامناً من أطراف عدة (جمعيات، نقابات، أطر تعليمية)، إلا أن مديرة مدرسة «أحصين» الابتدائية ليست أولى ضحايا العنف في المدارس، خصوصاً خلال الآونة الأخيرة. فقبل أيام من الحادثة، تعرض أستاذ مادة الرياضيات في مدينة برشيد (شرق الدار البيضاء) للتعنيف من أحد تلامذته بعدما منعه من الغش في الامتحان.

وفي 19 ديسمبر/ كانون الأول الماضي، تعرّض أستاذ للتربية البدنية لاعتداء داخل ثانوية النخيل في إقليم اشتوكة آيت باها في ضواحي أغادير (جنوب المغرب)، من قبل أحد الأشخاص، ما أثار استياء بين زملائه، الذين اضطروا إلى توقيف الدراسة لتنظيم وقفة احتجاجية للتنديد بسلوك غريب وغير مسبوق عرفته المؤسسة.

وعلى امتداد السنوات الماضية، شهد المغرب تنامياً مقلقاً لحالات العنف داخل المدارس، من خلال اعتداء تلاميذ على أساتذة داخل مؤسسات تعليمية عدة، انتهى بعضها باعتقال هؤلاء التلاميذ والتحقيق معهم، في وقت نظم الأساتذة مجموعة من الاحتجاجات طالبوا خلالها بإقرار قوانين واتخاذ إجراءات للحد من الظاهرة.

يقول أستاذ التعليم الثانوي محمد إمامي إنّ «العنف اللفظي أو البدني ضد الأساتذة، وإن كان أمراً مرفوضاً وغير مسموح به داخل أسوار المؤسسات التعليمية، فقد أصبح للأسف أمراً مألوفاً في المغرب». يضيف في حديثه لـ «العربي الجديد»: «خلال السنوات الأخيرة، وبحكم عضويتي في المجلس التأديبي الذي يضم المدرسين داخل الثانوية، الذي يفرض عقوبات بحق التلاميذ الذين يلجأون إلى العنف، صادفتني الكثير من المواقف التي تظهر اختلاف أشكال العنف داخل المؤسسات التربوية، وعدم إيلاء أي اعتبار للمدرس داخل الصفوف وخارجها». يضيف أن تنامي حوادث العنف بحق الكوادر التعليمية والتربوية يثير قلقاً واستياء بين التربويين، في ظل غياب وسائل لحمايتهم حين يتعرضون للاعتداء أثناء مزاولة مهامهم.

كشفت دراسة ميدانية أعدتها منظمة «التضامن الجامعي»، وصدرت عام 2019 حول العنف ضد الطاقم التعليمي في المغرب شملت 9038 مشاركاً ومشاركة من الهيئة التعليمية على الصعيد الوطني، أن 88 في المائة من الهيئة التدريسية تعرضوا للعنف الجسدي من قبل التلاميذ أو من أولياء أمورهم.

ويعد الآباء والأمهات مرتكبي العنف الجسدي في الغالب ضد أعضاء هيئة التعليم في السلك الابتدائي، في حين أن تلاميذ الثانوي الإعدادي والتأهيلي هم أكثر الفئات التي ترتكب العنف ضد الأساتذة.

وتلاحظ الدراسة أن معظم حالات العنف اللفظي وقعت داخل المؤسسات التعليمية، فكلما تعرض المشاركون للعنف الجسدي، كانوا ضحية للعنف اللفظي بنسبة 80,3 في المائة. وذكرت أن 46,5 في المائة من المشاركين تعرضوا لحالة عنف واحدة على الأقل (لفظي أو جسدي أو تحرش) خلال مسارهم المهني، وكلما ارتفع عدد تلاميذ الفصل، ازداد عدد حالات العنف، وكلما كانت العلاقة جيدة بين الأساتذة والطاقم الإداري، غابت حالات العنف بنسبة 63 في المائة، وكلما كان محيط المؤسسة التعليمية مؤمناً، انخفضت نسبة العنف من 65,5 في المائة إلى 34,5 في المائة.

كما أن 47,7 في المائة من المشاركين الذين تعرضوا للعنف (اللفظي أو الجسدي أو التحرش) بلغوا عنه، و36 في المائة من المشاركين الذين تعرضوا للعنف لجأوا إلى القانون.

وبحسب نتائج الدراسة، فإن الإجراءات ذات الطابع القانوني، والمتمثلة في صياغة قوانين لحماية الهيئة التعليمية، شكلت معظم اقتراحات المشاركين بنسبة 89 في المائة من المستجوبين، واقترحوا تطوير الأنشطة الموازية في المؤسسة التعليمية، وتشجيع التواصل الداخلي والخارجي، ومراجعة المضامين.

وتقول المتخصصة في علم النفس إيمان أوخير إن حوادث العنف ضد الكوادر التعليمية والتربوية باتت منتشرة بشكل لافت، وتؤثر سلباً على النظام العام للمدرسة، سواء مورست داخل حرم المؤسسة التربوية أو خارجه، بل باتت تخطى بنوع من التساهل والتقبل الضمني، لافتة إلى أن الأمر اتخذ منحى آخر، إذ لم يعد مصدر العنف يقتصر على التلاميذ، وإنما تعداه، في حالات عدة، إلى أولياء الأمور وأشخاص غرباء. كما لم يعد يقتصر على المؤسسات التعليمية، بل حتى خارجها. وفي بعض الحالات، وصل إلى حد تهديد عائلات المدرسين.

وبحسب أستاذة التعليم الثانوي التأهيلي في الدار البيضاء، نجاة الكتاني، فإن «العنف اللفظي أو البدني ضد الأساتذة، بل وحتى الإداريين، أصبح أمراً مألوفاً في المغرب، وإن كان يتخذ أشكالاً مختلفة، فإن أكثرها انتشاراً هو التهديد بالعقاب، سواء من قبل التلاميذ أو أولياء أمورهم، وهو ما يؤثر سلباً على نفسية الأستاذ، ويجعله يعيش حالة من التوتر والقلق الدائمين، خوفاً من أن يتعرض لأي مكروه، خصوصاً أن الأستاذ يجد نفسه في مواجهة مع أشخاص لا يمكن التنبؤ بردود أفعالهم».

وإلى جانب العنف اللفظي والجسدي، تعرض المشاركون في الدراسة للعنف الإلكتروني، بنسبة 10,5 في المائة، وذكرت أن 3,5 في المائة من المشاركين تعرضوا لحالة عنف واحدة على الأقل (لفظي أو جسدي أو تحرش) خلال مسارهم المهني، وكلما ارتفع عدد تلاميذ الفصل، ازداد عدد حالات العنف، وكلما كانت العلاقة جيدة بين الأساتذة والطاقم الإداري، غابت حالات العنف بنسبة 63 في المائة، وكلما كان محيط المؤسسة التعليمية مؤمناً، انخفضت نسبة العنف من 65,5 في المائة إلى 34,5 في المائة.

كما أن 47,7 في المائة من المشاركين الذين تعرضوا للعنف (اللفظي أو الجسدي أو التحرش) بلغوا عنه، و36 في المائة من المشاركين الذين تعرضوا للعنف لجأوا إلى القانون.

وبحسب نتائج الدراسة، فإن الإجراءات ذات الطابع القانوني، والمتمثلة في صياغة قوانين لحماية الهيئة التعليمية، شكلت معظم اقتراحات المشاركين بنسبة 89 في المائة من المستجوبين، واقترحوا تطوير الأنشطة الموازية في المؤسسة التعليمية، وتشجيع التواصل الداخلي والخارجي، ومراجعة المضامين.

وتقول المتخصصة في علم النفس إيمان أوخير إن حوادث العنف ضد الكوادر التعليمية والتربوية باتت منتشرة بشكل لافت، وتؤثر سلباً على النظام العام للمدرسة، سواء مورست داخل حرم المؤسسة التربوية أو خارجه، بل باتت تخطى بنوع من التساهل والتقبل الضمني، لافتة إلى أن الأمر اتخذ منحى آخر، إذ لم يعد مصدر العنف يقتصر على التلاميذ، وإنما تعداه، في حالات عدة، إلى أولياء الأمور وأشخاص غرباء. كما لم يعد يقتصر على المؤسسات التعليمية، بل حتى خارجها. وفي بعض الحالات، وصل إلى حد تهديد عائلات المدرسين.

وبحسب نتائج الدراسة، فإن الإجراءات ذات الطابع القانوني، والمتمثلة في صياغة قوانين لحماية الهيئة التعليمية، شكلت معظم اقتراحات المشاركين بنسبة 89 في المائة من المستجوبين، واقترحوا تطوير الأنشطة الموازية في المؤسسة التعليمية، وتشجيع التواصل الداخلي والخارجي، ومراجعة المضامين.

من احتجاجات الأساتذة ضد العنف الذي يتعرضون له (جلال مرشدي/ الأناضول)

مقترحات

طالب مُعدّو دراسة ميدانية من منظمة «التضامن الجامعي»، حول «العنف ضد الطاقم التعليمي في المغرب» صدرت عام 2019، بتعزيز أمن المحيط المدرسي، وتخصيص فرق أمنية لحماية المؤسسات التعليمية، وإشراك المنظمات والهيئات المختصة في مجال العنف في الوسط المدرسي في التخطيط والتنفيذ والتتبع والتقييم لدى بلورة المشاريع ذات الصلة، وذلك بهدف الحد من العنف الممارس بحق الأساتذة.

> العنف اللفظي أو البدني ضد الأساتذة أصبح أمراً مألوفاً في المغرب

هل تؤثر الكمامات على نمو الأطفال؟

اعتادت الطفلة وضع الكمامة (Getty)

هل يشعر الأهل بالقلق من جراء تأثير الكمامات على نمو أطفالهم اجتماعياً وعاطفياً؟ تقول أستاذة علم النفس روبين كوسلويتز، في مقالة نشرتها في موقع «سايكولوجي تـوداي»، إن الحديث عن تأثير كورونا على الأطفال بات حديثاً عالمياً. وكثيراً ما يسأل الأهل: «ما مدى تأثير وضع الكمامات على قدرة الأطفال على قراءة وجوه الآخرين في فترة نموهم؟ وهل سيواجهون مشاكل تتعلق بالمهارات الاجتماعية بسبب عدم رؤيتهم لأية ملامح؟». بالطبع، أمور كثيرة تدفع الآباء للقلق. فالتربية أثناء الجائحة ليست نزهة. حتى أن الأهل باتوا يشعرون بالقلق من انعكاس تعبهم وإرهاقهم أثناء الجائحة على أطفالهم، عدا عن الضغوط الناتجة عن التعليم عن بعد والتباعد الاجتماعي وغير ذلك. ويقول معظم الأهل إن أطفالهم لم يعودوا اجتماعيين كما في السابق، وهم قلقون بشأن الآثار التراكمية لذلك.

وبفضل بحث أعدته جامعة «ويسكونسن-ماديسون» الأميركية بأن تأثير القناعة الوجه على قدرة الأطفال على قراءة المشاعر طفيف، واحياناً، قد يكون مفيداً لقراءة المشاعر بدقة أكبر. وشمل البحث 80 طفلاً تتراوح أعمارهم ما بين 7 و13 عاماً.

لماذا لا تجعل الأقنعة قراءة الوجه مستحيلة؟

في الواقع، وبحسب البحث، فإنه يمكن استنتاج معلومات عاطفية أكثر دقة من العضلات المحيطة بالعيون والحواجب وعضلات الخدود العلوية. ويمكن للفم أن يكذب. نعلم جميعاً ما هي الابتسامة المزيفة. وعندما نسأل: «ما هو المزيف في هذه الابتسامة؟»، يمكن للأطفال أن يقولوا إنها «لا تصل إلى العين». من خلال حجب الفم، تساعد الكمامات في توجيه انتباه الأطفال إلى المناطق المهمة.

لنفكر في إحساس أو انفعال عاطفي مثل المفاجأة. صحيح أنه يمكننا قراءته بسهولة من خلال شكل «O» الذي يظهر على الفم، لكن حتى من دون هذا الشكل، يمكن لرفع الحاجبين أن يكون كافياً، بالإضافة إلى توسّع العينين. صحيح أن الكمامة قد تحجب الفم، إلا أن الفرد يبالغ في رد فعله، ما يجعل من السهل استنتاج شكل الفم تحت القناع.

ماذا عن الخوف؟ في لحظات كهذه، عادة ما يفتح الأشخاص الخائفون أفواههم قليلاً، ولكن هذا ليس في الحقيقة الدليل على الخوف. فالدليل الممتاز لتبيان الخوف هو الاكتاف. عندما نخاف، تنحني اكتافنا بشكل دفاعي.

نتائج هذه الدراسة مشجعة، إذ تشير إلى أن الكمامات لا تؤثر على قدرة الأطفال على قراءة الوجه. في بعض النواحي، يمكن أن يكون حجب النصف السفلي من الوجه مفيداً، لأنه يوجّه انتباه الأطفال نحو المناطق العلوية من الوجه، والتي تعد أكثر دقة لتحديد العواطف.

(ربى أبو عمو)

مراكز التجميل تتزايد في بغداد

بغداد ـ **زيد سالم**

تشهد العاصمة العراقية بغداد تزايداً باعداد مراكز التجميل التي لم تعد تستقبل النساء فقط، بل ثمّة رجال باتوا يلجؤون إليها كذلك للخضوع إلى عمليات جراحية تندرج بمعظمها ضمن خانة ترميم الندوب وآثار الحوادث وإدخال تعديلات على مواضع مختلفة من الجسم والوجه، من قبيل شفط الدهون وتجميل الأنف وغيرها. وعلى الرغم من الإقبال المتزايد على تلك المراكز وشيوعها في العراق، فإنّها تتسبّب كذلك في مشاكل تتعلق بالأخطاء التي ترافق العمليات.

في خلال السنوات الماضية، برزت حالات تشوّه عدة تناولتها مواقع التواصل الاجتماعي التي أضاءت على مجموعة من الأخطاء وقعت على أيدي خبراء تجميل لا يملكون شهادات وتراخيص رسمية، فيما يؤكد أطباء متخصصون في التجميل أنّ مراكز كثيرة باتت تشكل خطراً صحياً على النساء والرجال الذين يقصدونها، إذ إنّها تُدار من قبل شابات قضين فترة قصيرة في التدرّب على مهنة التجميل في بلدان مجاورة وحصلن على شهادات غير معترف بها.

تفيد مصادر في وزارة الصحة العراقية «العربي الجديد» بأنّ «في بغداد وحدها نحو 20 مركز تجميل، غالبيتها مرخّصة من قبل الوزارة ونقابة الأطباء، في حين ثمة حملات دائمة لإغلاق تلك التي تتجاوز القوانين ومعاقبة القائمين عليها، لكنّ هذا لا يمنع وجود مراكز تجميل محمية من بعض الجهات السياسية». وتوضح أنّ «مراكز التجميل بمعظمها مملوكة لمستثمرين وجهات مدعومة من سياسيين عراقيين، ومراكز أخرى لمستثمرين لبنانيين وإيرانيين، لكنّ العاملين هم من المختصين في مجال التجميل». تضيف المصادر نفسها أنّ «وزارة الصحة تتلقى شكاوى كثيرة مقدّمة من نساء تعرّضن إلى تشويه بسبب الأخطاء الطبية وبعض الحقن غير السليمة وبعض الحقن التالفة. وعلى الأثر تعمد الوزارة إلى التنسيق مع وزارة الداخلية والقضاء العراقي من خلال اتخاذ قرارات بإغلاق المركز المتورّط بشكل نهائي»، لافتة إلى «عدم توفّر إحصائيات واضحة للوانٍي تعرّضن إلى تشوّه أو أضرار جانبية لعمليات التجميل لكنّها تحدث باستمرار».

في السياق، تقول نور القريشي، وهي طبيبة عراقية تدير مركزاً للتجميل، إنّ «توفّر مراكز التجميل الرصينة في بغداد أمر يتماشى مع التطوّر الذي يعرفه العالم في عصرنا، وثمّة مراكز في العراق تستخدم معدات ومنتجات التجميل نفسها التي تستخدم في بلدان العالم المتطوّر، وليستْ أقلّ من أي دولة في هذا المجال». تضيف لـ «العربي الجديد» أنّ «ثمّة وعيا كبيرا من قبل النساء والرجال الذين يقصدون المراكز، وهم على معرفة كاملة بالمنتجات التي يستخدمونها». وتلفت القريشي إلى أنّ «ثمّة مراكز تضمّ خبراء بالتجميل ينسبيون أحياناً في أخطاء تؤدي إلى تشويه ومشاكل صحية، لأنّ ثمّة فارقاً بين خبير التجميل والطبيب المختص بالتجميل»، مبيّنة أنّ «ثمّة خبراء كانوا يعملون مع أطباء وتعلّموا منهم بعض المهارات وباتوا يقومون بعمليات تجميل للنساء، مع أنّ هذا الأمر يتطلب سنوات من الدراسة والتعرف على الأوردة ومناطق الوجه بشكل خاص. كذلك فإنّ ثمّة خبراء حصلوا على شهادات تتيح لهم العمل بعد دورات تقوية ومعاهد متخصصة». وتتوجّه نجمات عديدات في مجال الإعلام المحلي العراقي والفنون، إلى امتلاك مراكز خاصة بهنّ، وقد دخلْن على خط العمل التجاري، كونه رائجاً ويحقق أرباحاً جيدة. وفي هذا الإطار، تقول نور الفيلي التي تعمل في مركز تجميل في حي المنصور ببغداد لـ «العربي الجديد» إنّ «مراكز التجميل صارت من أهم المشروعات التجارية المعروفة والرابحة»، موضحة أنّ «هذه التجارة باتت تنتشر في كل مكان. وعلى الرغم من ذلك، فإنّ تكاليف عمليات التجميل لا تشهد أيّ انخفاض بل تستمر بالارتفاع، وذلك بسبب الاصطدام مع أيّ جهة». ويوضح نجم أنّ «ثمّة اختصاصيين عراقيين باتوا يعملون على تنفيذ عمليات جراحية، وقد حصلوا على شهادات في هذا المجال من بلدان مجاورة. وبسببهم تُزداد حالات التشوّه، الأمر الذي يصل أحياناً إلى المحاكم ويؤدي إلى نزاعات عشائرية». ويتابع أنّ «النقابة والتنسيق مع وزارة الصحة مستمرة في إغلاق المراكز غير المرخصة»، لافتاً إلى «مراكز فتحت أبوابها أخيراً في مناطق سكنية وداخل منازل وتجري عمليات خطيرة، منها تجميل الأنف، ونحن نتلقى الشكاوى ونلاحق هذه المراكز غير القانونية».

أمير نجم لـ«العربي الجديد» أنّ «أكثر ما أدّى إلى زيادة عدد التشوهات والأخطاء الطبية في مراكز التجميل هو دخول المستثمرين الذين لا علاقة لهم بالأطباء أو بالمجال الصحي بصورة عامة، فاستثمروا في هذا المجال وبعضهم مدعوم من قبل جهات حزبية وفصائل مسلحة لأنّ مراكز التجميل بمعظمها تسدد مبالغ مالية لجهات مسلحة في سبيل ضمان حمايتها واستمرارها في العمل»، مضيفاً أنّ «وزارة الصحة تعلم بهذا الأمر، لكنّها لا تستطيع التدخل ولا تريد الاصطدام مع أيّ جهة». ويوضح نجم أنّ «ثمّة اختصاصيين عراقيين باتوا يعملون على تنفيذ عمليات جراحية، وقد حصلوا على شهادات في هذا المجال من بلدان مجاورة. وبسببهم تُزداد حالات التشوّه، الأمر الذي يصل أحياناً إلى المحاكم ويؤدي إلى نزاعات عشائرية». ويتابع أنّ «النقابة والتنسيق مع وزارة الصحة مستمرة في إغلاق المراكز غير المرخصة»، لافتاً إلى «مراكز فتحت أبوابها أخيراً في مناطق سكنية وداخل منازل وتجري عمليات خطيرة، منها تجميل الأنف، ونحن نتلقى الشكاوى ونلاحق هذه المراكز غير القانونية».

> حملات لإغلاق مراكز التجميل التي تتجاوز القوانين وتهدد الصحة

الرجال كذلك ينشدون التجميل (زيد العبيدي/ فرانس برس)

«هوية» للحفاظ على الجذور الفلسطينية

> لطالما عمل الفلسطيني اينما وُجد على التأكيد على هويّته، كفعل مقاومة. ويأتي مشروع «هوية» في هذا السياق

صيدا ـ **انتصار الدنان**

قبل عشرة أعوام، انطلق المشروع الوطني للحفاظ على جذور العائلة الفلسطينية «هوية»، وهدفه حفظ الذاكرة الفلسطينية ونقلها من جيل إلى جيل، في سبيل خدمة عودتهم إلى بلداتهم الأصلية في فلسطين والعيش فيها بحرية وكرامة. ويشرح مدير مشروع «هوية»، ياسر قدورة، أنّ مشروعهم تأسس «انطلاقاً من قناعتنا بأنّ المشروع الصهيوني استهدف الإنسان بقدر ما استهدف الأرض في فلسطين، وروّج لنظرية أرض بلا شعب، وعمل جاهداً لفرض روايته بأنّ الفلسطينيين ليسوا أبناء هذه الأرض وأنّهم خرجوا منها طوعاً عام 1948. وفي الوقت ذاته، وجدنا أنّ مشاريع ومؤسسات كثيرة ركّزت في دراساتها وعملياتها توثيقها على المدن والقرى بتاريخها وجغرافيتها من دون أن تتناول مكوّنات الشعب الفلسطيني، تحديداً العائلة الفلسطينية، باستثناء عدد قليل من العائلات التي كان لها حضور سياسي أو دور اقتصادي في البلاد. بالتالي، كان مشروع هوية للعناية بتوثيق تاريخ كل عائلة فلسطينية وتثبيت حقها في موطنها فلسطين».

ويوضح قدورة أنّ «مشروع هوية لم يكن لمجرّد التوثيق وإعداد أرشيف يشبه عدداً كبيراً من السجلات والوثائق المتوفرة لدى الدول والمنظّمات، إنّما أردنا أن يكون هذا التوثيق ذا فائدة، من خلال تحقيق أهداف عدّة، أبرزها توفير رواية متكاملة مدعومة بالشواهد والوثائق لكل فرد فلسطيني للمطالبة بحقه في فلسطين. فالذاكرة الشفوية وشجرة العائلة والصورة والوثيقة كلها أدوات لخدمة الرواية الفلسطينية التي يحملها أي فرد أو أي عائلة».

يضيف قدورة: «أمّا بالنسبة إلى برنامج الذاكرة الشفوية، فهو يهدف إلى تسجيل روايات شهود النكبة بالصوت والصورة، حرصاً على نقلها إلى الأبناء والأحفاد، بما فيها من معلومات مصحوبة بمشاعر الحنين والانتماء. وفي هذا الإطار، وثّقنا نحو 1000 مقابلة، معظمها من لبنان وسورية والأردن، بالإضافة إلى بعض المقابلات من أماكن أخرى. أمّا عن جمع شجرة العائلة الفلسطينية، وهو من أبرز المجالات التي تخصص فيها مشروع هوية، فقد بذلنا جهداً في بداية الأمر لجمع ما هو متوفر في المراجع القديمة والمواقع العائلية، قبل أن ننتقل إلى العمل الميداني والإلكتروني مع العائلات بشكل مباشر. وقد تمكنّا من جمع أكثر من ستّة آلاف شجرة عائلة منتشرة في القارات الخمس». ويتابع أنّ «بنك الصور، من جهته، يعمل على جمع الصور القديمة والحديثة للبلدات والعائلات الفلسطينية، وقد تجاوز عدد الصور في موقع هوية 27 ألف صورة، 21 ألفاً منها تتناول العائلات والأفراد، وستة آلاف صورة للمدن والقرى الفلسطينية. وكان التركيز الأساسي على صور من وُلدوا في فلسطين قبل النكبة».

يُذكر أن مشروع «هوية» نظّم، في خلال الأعوام الماضية، فعاليات تخدم فكرته بشكل مباشر، فكانت ملتقيات مع جمعيات وروابط القرى بشكل سنوي، ومشاركات في معارض بهدف التعريف بالبلدات الفلسطينية، خصوصاً تلك التي هُدمت. أمّا أبرز الفعاليات فهي «يوم القرية الفلسطينية» الذي ينظم سنوياً ليركز على قرية فلسطينية بكل تفاصيلها وسكانها وتراثها، ويجمع عائلات البلدة في يوم تراثي طويل.

وعن التحديات التي واجهت مشروع «هوية»، يقول قدورة إنّ «التحدي الأبرز هو التعاطي مع العائلة الفلسطينية المنتشرة في مساحات جغرافية واسعة ومتباعدة وفي ظروف وبيئات متعددة. تمّ جاءت أحداث سورية التي أدّت إلى تهجير عشرات آلاف العائلات الفلسطينية، وكانت بمثابة نكبة جديدة أدّت إلى مزيد من تشتيت العائلات وتفكيكها، تبعتها موجة هجرة جديدة لعائلات فلسطينية كثيرة من لبنان. وقد زاد هذا الأمر من صعوبة الإحاطة بملف العائلة الفلسطينية بالعموم. أمّا في ما يخصّ الفرص، فكان أبرزها ثورة الاتصالات ومواقع التواصل الاجتماعي، إذ صار لكلّ بلدة فلسطينية صفحاتها الخاصة على هذه المواقع، وكذلك الأمر بالنسبة إلى عائلات كثيرة أنشأت صفحات ومدونات. وصار متاحاً التسجيل والتوثيق مع أشخاص عبر القارات».

> «يوم القرية الفلسطينية» من أبرز فعاليات المشروع التي تنظم سنوياً

ومع حلول الذكرى السنوية العاشرة لتأسيس مشروع «هوية»، أطلق موقعه الإلكتروني الجديد، الذي يمكّن المستخدم من الوصول إلى المعلومة بشكل أسهل وأسرع. والمميّز كان استحداث قسم الوثائق الذي يتضمن آلاف الوثائق المصنّفة وفقاً للعائلات والبلدات، من قبيل وثائق الزواج وبطاقات الهوية وطلبات الحصول على الجنسية، وأخرى جُمعت من العائلات أو استُخرجت من سجلات عدّة أفرجت عن بعض ما لديها من وثائق تاريخية. ويُصار إلى تحديث هذا القسم بشكل يومي ليضمّ مزيداً من الوثائق.

شجرة العائلة من برامج المشروع (ياسر قدورة)

إيكولوجيا

التلوث البلاستيكي والطيور

غسان رمضان الجرادي

ما يشغل بال العالم ذلك التلوث البلاستيكي الذي أثر على الطبيعة ومكوناتها العضوية من خلال الشبكة الغذائية، حتى إن الأمر أصبح يهدد الإنسان أكثر مما يهدد غيره من الحيوانات. وكلنا نعرف عن الحملات التي تقوم بها الجمعيات والمنظمات العالمية والمحلية لمكافحة التلوث البلاستيكي الذي كان معروفاً من زمن بعيد حين كانت السلاحف البحرية على سبيل المثال تموت بعد بلعها أكياس النايلون التي تظن السلحفاة أنها قناديل بحر.

والكثير منا أصبح على علم بقصة طيور النعام التي كانت تأكل قطع البلاستيك الصغيرة الناتجة عن عمليات صيانة أنابيب الري بالتنقيط في بعض غابات المناطق الجافة والتي كانت تموت بسبب انسداد معدتها بالقطع البلاستيكية. وكم من مرة عثرنا في محمية جزر النخل الطبيعية ومحمية شاطئ صور في لبنان على طيور نوارس ميتة بسبب انسداد جهازها الهضمي بقطع بلاستيكية كان البحر يرميها على الشواطئ.

يتعاظم اليوم إنتاج البلاستيك الذي ينتهي بمخاطر جدية على الكائنات الحية إلى درجة أن رسالة وجهها أعضاء الاتفاقية العالمية لهجرة الطيور المائية الأفريقية - الأوروآسيوية إلى الحكومات في عام 2019 بينت لهم تعاظم خطر المواد البلاستيكية على الطيور المائية المهاجرة وخطرها على أنواع بحد ذاتها كانت ولا تزال تتأثر من البلاستيك بدرجة واضحة للعيان. لعل الحكومات هذه تغير عاداتها وتزيد مستوى التوعية والتربية البيئيتين من أجل وقف تمدد هذا التلوث.

ولقد أشارت الاتفاقية المذكورة، والتي لي شرف أن أكون نقطة ارتكازها التقنية في لبنان، إلى أنه من أصل 254 نوعاً مهاجراً تحت مظلة الاتفاقية هنالك أكثر من 60 في المائة من الأنواع تتأثر من قريب أو بعيد بالبلاستيك، منها 22 في المائة تأكل البلاستيك ويمتلئ جهازها الهضمي بمواد ضارة وغير مغذية قد تجرح المعدة (القانصة) أو تمنع الطعام من النزول إليها فتسبب المجاعة والعطش وتؤدي إلى الموت؛ و31 في المائة تختنق أو تموت من جراء مخلفات البلاستيك الذي يعلق برقابها ويخنقها أو يقيد أجنحتها وأرجلها فيقتلها؛ وهنالك أيضاً 8 في المائة من هذه الطيور التي تستخدم المواد البلاستيكية في بناء أعشاشها من دون أن تدري أن صغارها قد تبتلع هذه المواد إذا ما تأخر الأبوان عن الإتيان بالطعام لها لأي سبب كان.

فالبلاستيك تأكله الطيور الجائعة ظناً منها أنه طعام ولكنه غير قابل للهضم بل يسد المجاري الهضمية أو يجرحها، وبالتالي قد يقتل الطيور. إن أكثر الطيور عرضة لفتك البلاستيك هي الطيور المائية، سواء كانت في المياه العذبة للأنهار والبحيرات والبرك والمستنقعات أو في المياه المالحة. لقد شاهدنا طيوراً غواصة وقد التفت حول أرجلها خيطان صيد السمك، فقيدتها وماتت غرقاً. ووجدنا بعض طيور غراب البحر عالقة في شباك مقطعة وعائمة في البحر لوجود فلين يطفو بها.

(اختصاصي في علم الطيور البرية)

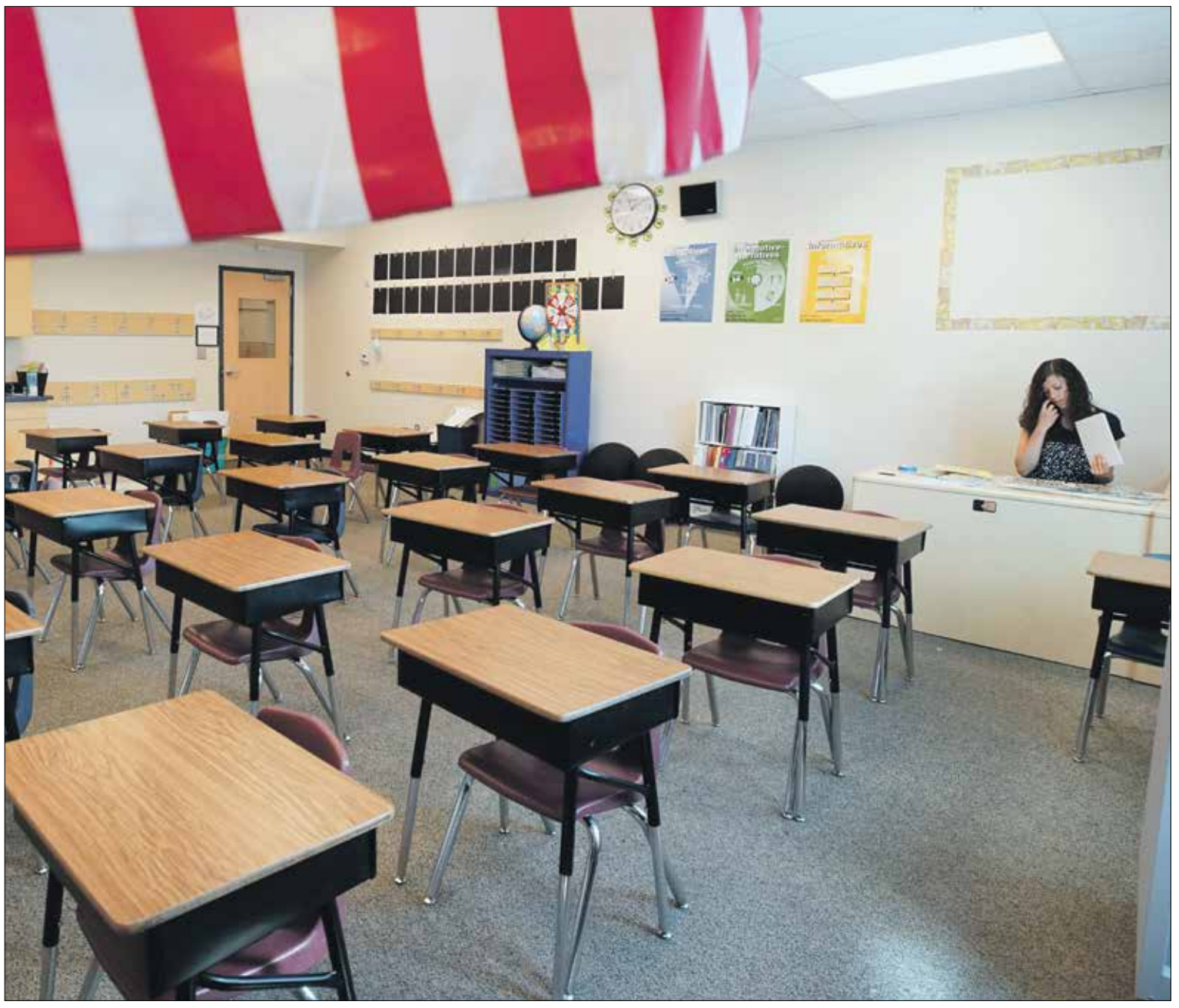

كورونا أميركا
هل تفتح المدارس أبوابها؟

خلال الأيام الأخيرة، تزداد الضغوط في الولايات المتحدة على الأساتذة ونقاباتهم لإعادة فتح سريع للمدارس التي أغلق الكثير منها منذ 11 شهراً بسبب جائحة كورونا. ويسلط معظم المتخصصين في مجال التعليم الضوء على مخاطر فصل الأساتذة المسنين أحياناً، في ظل عرضتهم للإصابة إذا ما خالطوا التلاميذ مثلاً، خصوصاً في حال لم يتلقوا اللقاح. في المقابل، يدعم عدد متزايد من النواب والأهالي الذين أرغموا على ملازمة المنازل للبقاء مع أولادهم، قضية التلاميذ الذين تركوا الدراسة أو يعانون من مشاكل نفسية، خصوصاً من الطبقات الفقيرة. ولم يعد نصف عدد الطلاب الأميركيين الـ 55 مليوناً إلى المدارس منذ مارس/ آذار عام 2020، علماً أن الأمور تختلف بحسب الولايات وفي ما إذا كانت المدارس خاصة أو دينية.

وذكرت رابطة أطباء الأطفال في جنوب كاليفورنيا أن «الغالبية العظمى للتلاميذ الـ 1,5 مليون في لوس أنجليس لم يتوجهوا إلى المدارس منذ نحو عام»، داعية إلى «إعادة فتح المدارس فوراً». وترى الرابطة التي تمثل 1500 منتسب أن إبقاء الأطفال بعيداً عن صفوفهم يضر أكثر مما ينفع حتى مع انتشار كورونا. ويقول خبراء في مجال الصحة، يبدو أن الأولاد الذين هم دون سن الـ 12 لا ينقلون العدوى كالراشدين. كما أن خطورة الأعراض لديهم طفيفة. ويوضح الطبيب إريك تونر، الأخصائي في مستشفى «جونز هوبكنز» (المستشفى التعليمي ومركز الأبحاث الطبية الحيوية الملحق بمدرسة طب جامعة جونز هوبكنز الأميركية): «ثمة إجماع على جدوى إعادة فتح المدارس».

(فرانس برس)
(الصور: Getty)